

تقرير موجز

اليوم العالمي لحرية الصحافة: مقتل 682
من الكوادر الإعلامية منذ آذار 2011

قراءة 82% منهم على يد الحلف السوري الروسي

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 3 أيار 2018

المحتوى:

أولاً: القتل خارج نطاق القانون

ثانياً: الاعتقال أو الخطف

ثالثاً: إساءات استخدام المهنة الإعلامية

رابعاً: التوصيف القانوني والتوصيات

لم يختلف كثيراً واقع العمل الصحفي والإعلامي في سوريا عما كان عليه بداية الحراك الشعبي نحو الديمقراطية، من حيث الحظر شبه الكامل لوسائل الإعلام غير الموالية للنظام السوري وحلفائه، وملاحقة وتهديد كل من يقوم بنشر حقائق الجرائم والانتهاكات التي لا تزال تُمارس بشكل يومي على الأراضي السورية، ونظراً لكثافة الأحداث السورية فقد عجزت الصحافة والصحفيون التقليديون عن تغطية ما يجري بشكل تفصيلي، وتصدى لهذه المهام مواطنون تدربوا على المهام الصحفية والإعلامية، وأصبحوا بالتالي هدفاً مباشراً لكل من يفضحون انتهاكاته عبر عمليات التصوير أو التدوين أو نقل ونشر الأخبار.

لم يكتفِ النظام السوري وحلفاؤه باستهداف المواطنين الصحفيين، عبر عمليات القتل والاعتقال والتعذيب، بل وظّف في المقابل عشرات الصحفيين لنقل وتبني رواية النظام السوري للأحداث، ونفي انتهاكاته، وتشويه الحقائق وإخراجها عن سياقها وحقيقتها، وساعد النظام السوري بشكل رئيس النظام الإيراني، الذي يمتلك خبرة واسعة في النشر باللغة الإنكليزية بشكل أساسي، وبعض وسائل الإعلام في لبنان، المحسوبة على حزب الله اللبناني، ويُضاف إليهما الإعلام الروسي، عملت كل من وسائل وصحف النظام السوري والإيراني والروسي على الاستمرار في نفي عمليات قصف المشافي أو المدارس أو الأسواق، ونفي حصار وتجويع السكان، وتبني سرديّة محاربة النظام السوري للإرهاب، والمجموعات الإرهابية، وتلميع صورته وشكر حليفه الإيراني والروسي.



ومع تحوُّل الاحتجاجات الشعبيَّة إلى نزاع مسلح داخلي ازدادت المخاطر التي يتعرَّض إليها المواطنون الصحفيون، إذ باتوا عرضة للقتل والتعذيب من قبل أطراف متعددة، وأصبح البعض منهم مضطراً للعمل كمراسل حربي لكسب لقمة العيش، وبالتالي تغطية أحداث الجبهات العسكرية التي قد تكون على مداخل بلداتهم ومدنهم وعتبات بيوتهم؛ ما جعلهم في كثير من الأحيان عرضةً للقتل أو الإصابة أو الأسر على خطوط الجبهات.

وعلى الرَّغم من دخول أطراف أخرى على خلفية النزاع المسلح الداخلي، كالقوات الروسية وقوات التحالف الدولي وقوات الإدارة الذاتية الكردية، والتنظيمات الإسلامية المتشددة (كتنظيم داعش والنصرة)، وفصائل المعارضة المسلحة، إلا أنَّ حجم ونوعية الانتهاكات المؤثقة يُشير بشكل لا يقبل الشك إلى أنَّ قوات النظام السوري هي المتسبب فيها بنسبة تقترب من 90% تزيد أو تنقص قليلاً بحسب نوعية الانتهاك، لكن الأطراف جميعاً مارست بشكل أو بآخر نوعاً من القمع لوسائل الإعلام، وتشويه الحقائق، أو مبالغة في إظهار وحشية الخصم؛ ما أفقد العديد من وسائل الإعلام النَّزاهة والموضوعية، حيث تدرك السلطات الاستبدادية جميعها خطر وسائل الإعلام في فضح ممارساتها وأساليبها الدكتاتورية. ولم تميَّز الأطراف بين مواطن صحفي ذكر أو أنثى أو طفل وحتى بين مواطن سوري وأجنبي أثناء ارتكابها للانتهاكات بحقهم.

مع استمرار الانتفاضة الشعبية وازدياد المخاطر التي تعرَّض لها الصحفيون الأجانب للوصول إلى مواقع الحدث، حيث تعرَّض العديد منهم للقتل والاحتجاز على يد الأطراف كافة عقب دخول الصحفيين بطرق غير شرعية إلى سوريا، أدركت وسائل الإعلام الأجنبية أهمية الاستعانة بالمواطنين الصحفيين الموجودين في الداخل فعمدت إلى تدريبهم وتزويدهم ببعض مستلزمات العمل.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لعب المواطنون الصحفيون دوراً مهماً في المشاركة في تسجيل ورواية الأحداث والانتهاكات، وتزويد المنظمات الحقوقية بتلك البيانات، لقد تعاونوا معهم كثيراً، يجب أن لا ننسى ما قدّموه أبدأً، لقد ضحى بعضهم بحياته، وحرَّيته ثمناً لنقل الحقيقة التي يؤرِّخ ويدافع بها عن أهله وبلده“.

أولاً: القتل خارج نطاق القانون:

كان استهداف حاملي الكاميرات التي تنقل الاحتجاجات الشعبية عملاً مدروساً لدى قوات النظام السوري عبر عمليات القنص المباشر، أو عبر قيام مصورين تابعين له بتصوير المواطنين الصحفيين بهدف اعتقالهم لاحقاً، ويعتبر الناشط أحمد سليمان الضحيك من أوائل من تعرَّض لعملية استهداف مباشرة في 29/ أيار/ 2011، في أثناء تصويره اقتحام الدبابات مدينته تليسة في ريف حمص.



اعتبر تنظيم داعش خطف الصحفيين مهمّة أساسية، حيث تعتبر مصدر تمويل أساسي، وفي حال رفض الحكومات دفع مبالغ طائلة تصل إلى ملايين الدولارات، يقوم بالتّفنن في عملية قتلهم -ويثّنها في إصدارات هوليوودية-؛ بغية كسب أكبر شهرة ممكنة، كما فعل مع الصحفي الأمريكي جيمس فولي، والياباني كينجي جوتو جاو. كما ساهمت بعض الفصائل في المعارضة المسلحة في عمليات قتل طالت مواطنين صحفيين أيضاً، ونُشير إلى أنّ العديد منهم قد قتل نتيجة اشتباكات وقعت بين الفصائل بعضها مع بعض.

وعلى الرّغم أنّ تدخل القوات الروسية جاء في أيلول/ 2015 إلاّ أنّها حازت على حصة كبيرة من قتل المواطنين الصحفيين، وتحديدًا لدى اتباعها سياسة الضربة المزدوجة¹ التي نفّذتها مئات المرات.

لقد صوّرت كاميرات بعض الإعلاميين لحظة مقتلهم كما حصل مع الإعلامي أحمد خالد يسوف "الملقب بسوفت وير" الذي قتل في 6/ تشرين الثاني/ 2015 على يد قوات النظام السوري أثناء تصويره لقاءً على إحدى الجبهات في حماة، والإعلامي وسيم العدل الذي قتل في 23/ تشرين الأول/ 2015 على يد القوات الروسية أثناء رصد الغارات التي يشهّرها الطيران على قرية بينين في محافظة إدلب.

وتقّنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 682 من الكوادر الإعلامية، بينهم 7 طفلاً، و6 سيدة، كما أنّ من بينهم 8 صحفياً أجنبياً، و37 منهم قتلوا بسبب التعذيب، على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى أيار 2018، يتوزعون بحسب مرتكب القتل على النحو التالي:

قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية: 538، بينهم 5 طفلاً، و1 سيدة، و5 صحفيين أجنب، و37 من الكوادر الإعلامية قتلوا بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.

القوات الروسية: 18

التنظيمات الإسلامية المتشددة: 69، بينهم 1 طفلاً، و2 سيدة و3 صحفياً أجنبياً.

• تنظيم داعش: 64، بينهم 1 طفلاً، و2 سيدة و3 صحفيين أجنب.

• هيئة تحرير الشام: 5

فصائل في المعارضة المسلحة: 25، بينهم 1 طفلاً، و3 سيدات.

قوات الإدارة الذاتية الكردية: 4

قوات التحالف الدولي: 1

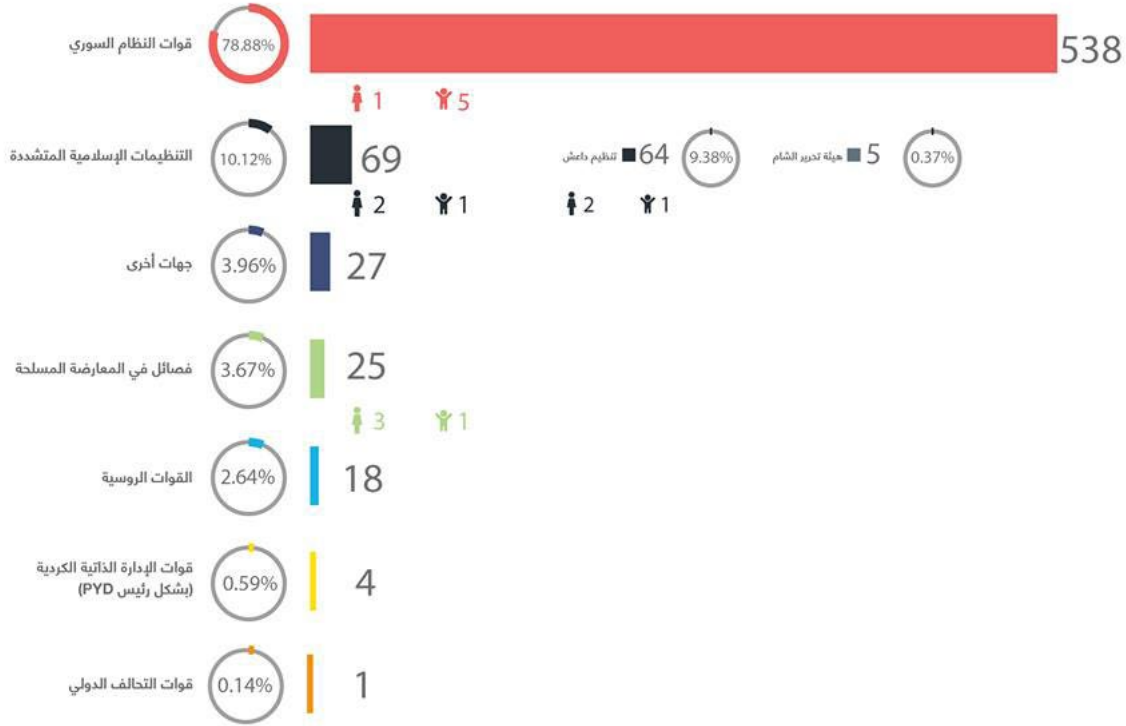
جهات أخرى: 27

¹ سياسة اتّبعها النظام السوري والروسي تقوم على مبدأ إعادة قصف الموقع المستهدف ذاته بعد مضي عدة دقائق بحذف إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية من كوادر الدفاع المدني وفرق الإسعاف والأطباء والكوادر الإعلامية.



مقتل 682 من الكوادر الإعلامية

على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى أيار 2018 يتوزعون على النحو التالي:



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان



SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ثانياً: الاعتقال أو الخطف:

جاءت عمليات اعتقال وخطف المواطنين الصحفيين المستمرة منذ سبع سنوات ضمن سياق حجب وتشويه ما يجري من انتهاكات وفضاعات في سوريا، لقد تحوّل أغلب المعتقلين إلى مختفين قسرياً، كحال الإعلامي جهاد أسعد محمد، المختفي لدى النظام السوري، وهناك حالات قليلة اعتقلت في سجون مدنيّة ومصيرها معروف مثل رغد السفطي ونور اللحام.

لقد زادَ ظهور التنظيمات الإسلامية المتطرفة من التضييق على المواطنين الصحفيين والصحفيين الأجانب، لقد تحوّلَت المناطق التي سيطروا عليها إلى ثقب سوداء لا نكاد نعلم عما يجري في داخلها شيئاً يذكر، المواطنين الصحفيين سمر الصالح ورامي الرزوك كانا معتقلين لدى تنظيم داعش، ولا يزال مصيرهما مجهولاً حتى اللحظة.

كما أتت هيئة تحرير الشام (منذ ظهورها في كانون الثاني 2012) سياسة اعتقالات ممنهجة بحق الكوادر الإعلامية، واستخدمت الكمائن للإيقاع بهم، وظهر هذا الأمر جلياً عقب سيطرتها على معظم مناطق محافظة إدلب؛ حيث شنت حملة اعتقالات واسعة طالت المواطنين الصحفيين الذين انتقدوا سياستها على المواقع والوسائل الإعلامية، أو الذين لم



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

4

يحصلوا على ترخيص عمل، وقد سجّل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان حالات اعتقال بحق أفراد من عائلات النشطاء لإجبارهم على تسليم أنفسهم. وغالباً ما تتراوح مدة احتجاز الإعلاميين بين عدة أيام حتى ثمانية أشهر وتُفرج الهيئة عنهم بعد تعهدهم بعدم مناهضة سياستها عبر أنشطتهم الإعلامية، أو بعد دفع غرامات تصل حتى \$5000، أو تحكم عليهم بالنفي بإجبارهم على مغادرة مناطق سيطرتها. ولم يسلم الصحفيون الأجانب من عمليات الخطف بهدف طلب فدية بمبالغ طائلة.

لم تختلف سياسة قوات الإدارة الذاتية الكردية كثيراً عن سياسة هيئة تحرير الشام حيث كان الاعتقال التعسفي والخطف والإخفاء القسري مصير كل من انتقد سياستها أو من لم يحصل على ترخيص عمل، كما لم يسلم المواطنون الصحفيون في مناطق سيطرة فصائل في المعارضة المسلحة من محاولات توجيه الكلمة والرأي بقوة السلاح ورفض قبول الرأي الآخر، ولم يقتصر ذلك على الإعلاميين المواليين لقوات النظام السوري، بل تجاوزه إلى النشطاء المحليين، الذين رفضوا التبعية الفكرية وانتقدوا تصرفات وتجاوزات بعض الفصائل في المعارضة المسلحة.

وتقنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 1116 حالة اعتقال تعسفي أو اختفاء قسري بحق الكوادر الإعلامية، بينهم 5 سيدة، كما أنّ من بينهم 33 صحفياً أجنبياً، على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى أيار 2018، يتوزعون بحسب الجهة التي ارتكبت الانتهاك على النحو التالي:

قوات النظام السوري: 833، بينهم 2 سيدة، و4 صحفياً أجنبياً.

التنظيمات الإسلامية المتشددة: 122، بينهم 2 سيدة، و16 صحفياً أجنبياً

• تنظيم داعش: 67، بينهم 1 سيدة، و14 صحفياً أجنبياً.

• هيئة تحرير الشام: 55، بينهم 1 سيدة، و2 صحفياً أجنبياً.

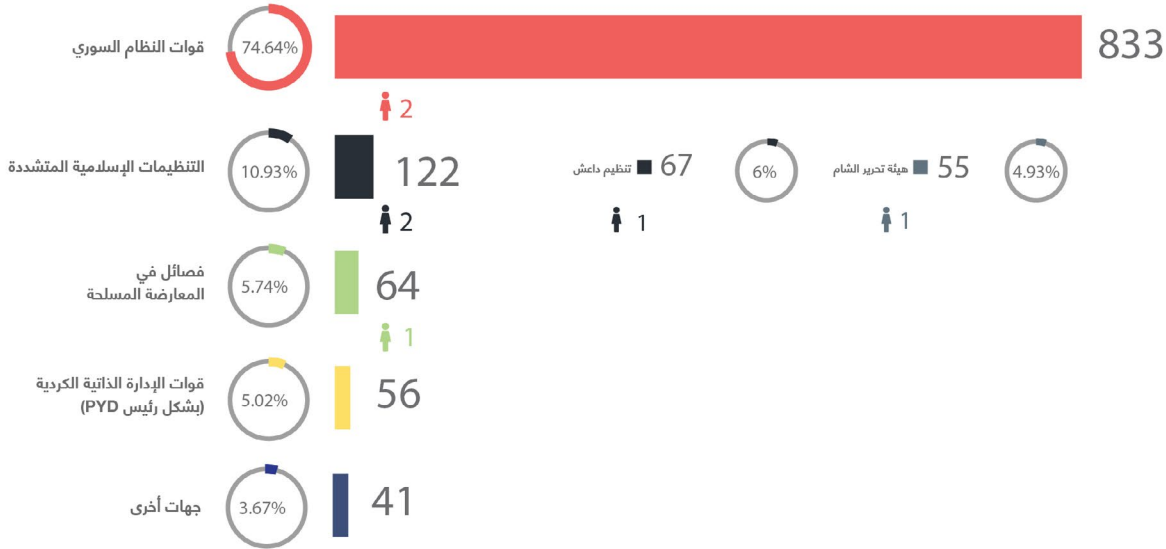
فصائل في المعارضة المسلحة: 64، بينهم 1 سيدة، و5 صحفياً أجنبياً.

قوات الإدارة الذاتية الكردية: 56

جهات أخرى: 41، بينهم 8 صحفياً أجنبياً



ما لا يقل عن 1116 حالة اعتقال تعسفي أو اختفاء قسري بحق الكوادر الإعلامية على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ آذار 2011 حتى أيار 2018، يتوزعون على النحو التالي:



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان



SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ثالثاً: إساءات استخدام المهنة الإعلامية:

استخدمت مهنة الصحافة لخدمة المجرمين وتبييض صورتهم، ولإرهاب كل من يتجرأ على مخالفتهم، لقد تم تصوير عدد كبير من مقاطع الفيديو التي تصوّر عمليات التعذيب الوحشي التي يتعرض لها معارضون، كقطع الفيديو المسرب الذي بثّه ناشطون في 29/ آذار/ 2013 ويظهر سحل قوات النظام السوري أحد المدنيين في شوارع مدينة حلب. كما تحدّثت مقاطع مصوّرة أخرى عن المصير الذي قد يواجهه السكان حال سيطرة أي طرف من الأطراف على مناطقهم. كقطع الفيديو الذي صوّر تعذيب قوات سوريا الديمقراطية أحد المدنيين قبل قتله حين أحكمت تلك القوات سيطرتها على حي الرميلة في الرقة، وقد تمّ نشره في 21/ تموز/ 2017.

قام بعض النشطاء الإعلاميين بتصوير أنفسهم وهم يدهسون جثثاً لمدنيين أو مقاتلين، كما ظهر مؤخراً مقطع للإعلامي الموالي للنظام السوري حسين مرتضى يُصور نفسه على خلفية قصف قوات النظام السوري وحلفائه مدينة دوما، متشفياً بأهلها بعبارات تحمل صبغة طائفية.

عمد النظام السوري منذ انطلاق الحراك الشعبي إلى تصوير مقاطع ولقاءات مع أشخاص عدة لإثبات أنّ الصراع هو مع إرهابيين؛ لشرعنة العمليات التي يقوم بها ضدّ المدنيين، وبثّ مقاطع فنّد فيها الانتهاكات المرتكبة من قبل قواته وكان آخرها مقاطع مصورة مع بعض سكان الغوطة الشرقية لاثام فصائل في المعارضة المسلحة ورجال الدفاع المدني بفبركة الهجمات الكيميائية.



نشرت وزارة الدفاع الروسية -روسيا دولة عضو دائم في مجلس الأمن يفترض بها هذا المنصب أن لا تتصف بهذا الكمّ الهائل من الدجل والخداع-، نشرت مقطعاً مصوراً من الكوادر الطبية في مدينة دوما في الغوطة الشرقية -بعد سيطرتها على المنطقة- من أجل دحض صحة الهجومين الكيميائيين على المدينة يوم 7/ نيسان، الذي أسفر أحدهما عن مقتل 41 مدنياً.

في خطوة غير مسبوقة ظهر فنان الخدع السينمائية الفلسطيني عبد الباسط اللولو على إحدى القنوات الإعلامية في 27/ شباط/ 2018 ليتهّم الإعلام التابع للنظام السوري باستغلال أعماله ونسبها إلى فصائل في المعارضة المسلحة وذلك لإثبات أنّ المقاطع التي يبثها الناشطون من داخل الغوطة الشرقية عبارة عن فبركة إعلامية.

رابعاً: التوصيف القانوني والتوصيات:

أكد القانون الدولي الإنساني في مواضع عدة منه على ضرورة حماية الصحفيين حيث ورد في المادة (79) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف 1949 لحماية المدنيين في النزاعات العسكرية أنّ الصحفيين الذين يؤدون مهامهم في مناطق النزاعات المسلحة يجب احترامهم ومعاملتهم كمدنيين، وحمائهم من كل شكل من أشكال الهجوم المتعمّد، شريطة ألاّ يقوموا بأعمال تخالف وضعهم كمدنيين. وحسب القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني جاء في القاعدة 34 "يجب احترام وحماية الصحفيين المدنيين العاملين في مهام مهنية بمناطق نزاع مسلح ما داموا لا يقومون بجهود مباشرة في الأعمال العدائية".

وأدان القرار رقم 1738 الصادر عن مجلس الأمن في كانون الأول 2006 كل أشكال الاعتداء على الإعلاميين في الصراعات المسلحة.

وفي 18/ كانون الأول/ 2013 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار رقم 2222 في 27/ أيار/ 2015، الذي أدان فيه الهجمات وأعمال العنف بحق الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بوسائل الإعلام في النزاع المسلح.

رغم اعتقال العديد من المواطنين الصحفيين العمل الإعلامي لأسباب أمنية ومادية وسفر بعضهم إلى الخارج إلا أنّ سوريا بقيت في ظلّ غياب عمليات المحاسبة من الدول الأكثر فتكاً بالصحفيين منذ نهاية عام 2011 ولسنوات ستّ متتالية وفق تقرير خاص صادر عن لجنة حماية الصحفيين في 21/ كانون الأول/ 2017

كما قُبعت سوريا في المركز 177 (من أصل 180 بلداً) للعام الرابع على التوالي حسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2018، الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

في حين تربّعت سوريا في المرتبة الرابعة بين الدول التي شهدت أكثر حوادث قتل بحق الكوادر الإعلامية حسب التقرير السنوي لاتحاد الصحفيين الدولي الصادر في 31/ كانون الأول/ 2017

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

المساهمة في مكافحة سياسة الإفلات من العقاب عبر إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

إدانة استهداف الكوادر الإعلامية في سوريا، وتسليط الضوء على تضحياتهم ومعاناتهم.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

إجراء تحقيقات في استهداف الكوادر الإعلامية بشكل خاص؛ نظراً لدورهم الحيوي في تسجيل الأحداث في سوريا.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

فتح تحقيق في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى المؤسسات الإعلامية العربية والدولية:

مناصرة زملائهم الإعلاميين عبر نشر تقارير دورية تُسلط الضوء على معاناتهم اليومية وتُخلد تضحياتهم، كما يجب التواصل مع ذويهم والتخفيف عنهم ومواساتهم.

أخيراً، على جميع الجهات في المناطق الخاضعة لسيطرتها أن تلتزم بما يوجبه عليها القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين، وبشكل خاص الكوادر الإعلامية ومعديّاتهم.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

